منظمة الصحة العالمية

الاجتماع الثالث للجنة الدائمة المعنية بالوقاية من الطوارئ الصحية والتأهب والاستجابة لها
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

EB/SCHEPPR/3/4
٢٨ آب/ أغسطس ٢٠٢٣

تعزيز برنامج منظمة الصحة العالمية للطوارئ الصحية والإشراف عليه

تحديث بشأن الوقاية من الطوارئ الصحية والتأهب والاستعداد لها

تقرير مقدم إلى اللجنة الدائمة المعنية بالوقاية من الطوارئ الصحية والتأهب والاستجابة لها

١- يُقدم هذا التقرير إلى اللجنة الدائمة المعنية بالوقاية من الطوارئ الصحية والتأهب والاستجابة لها (اللجنة الدائمة) ويقدم موجزاً للتقدم المحرز صوب تعزيز الهيكل العالمي للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها. وكانت جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعون قد نظرت في نسخة سابقة ومستفيضة من هذا التقرير.[١] وتُعرض أدناه الجهود الجارية، بما في ذلك مفاوضات الدول الأعضاء، لتعزيز الهيكل العالمي للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها تحت ثلاثة عناوين مواضيعية رئيسية هي: الحوكمة العالمية، والتمويل، والنُظم.

تعزيز الحوكمة العالمية للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها: القيادة والشمول والمساءلة

الصكوك القانونية الدولية

٢- تقع في صميم الجهود الرامية إلى إصلاح الحوكمة العالمية لإطار التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها عمليتان متسقتان تقودهما الدول الأعضاء في المنظمة وتعملان عن طريق أجهزة المنظمة الرئاسية. وأولى هاتين العمليتين هي هيئة التفاوض الحكومية الدولية لصياغة نص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر للمنظمة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، والتفاوض بشأنه (هيئة التفاوض). وقد كُلفت هيئة التفاوض بتقديم حصيلة عملها إلى جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعين، وتواصل إنجاز عملها، على النحو الملخص في تقريرها المرحلي إلى جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعين.[٢] وعُقد الاجتماع السادس لهيئة التفاوض الحكومية الدولية خلال الفترة ما بين ١٧ و٢١ تموز/ يوليو ٢٠٢٣، وواصل فريق الصياغة التابع للهيئة عمله على النظر في النص الذي أعدته هيئة المكتب لاتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر للمنظمة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها في أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣.

٣- وبالإضافة إلى عملية هيئة التفاوض، تشارك الدول الأعضاء في المنظمة أيضاً في عملية النظر في إدخال تعديلات على اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، من خلال الفريق العامل المعني بتعديلات اللوائح الصحية

---

١ الوثيقة ج٧٦/١٠.

٢ الوثيقة ج٧٦/٣٧ إضافة ١.

الدولية (٢٠٠٥) (الفريق العامل). وقد تلقى الفريق العامل تقرير لجنة مراجعة التعديلات على اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) وشرع في النظر في التعديلات المقترحة واجتمع في جولته الرابعة من المناقشات المكثفة من ٢٤ إلى ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠٢٣. وشدد الفريق العامل على أهمية النظر بدقة في التعديلات المقترحة من حيث مزاياها المتمثلة في سد الثغرات البالغة الأهمية في تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، مع مراعاة أهمية مبادئ الإنصاف والسيادة والتضامن.

٤- وعُقدت جلسة عامة مشتركة بين هيئة التفاوض والفريق العامل بعد ظهر يوم ٢١ تموز/ يوليو وصباح يوم ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠٢٣ لضمان استمرار المواءمة بين العمليتين. ومن المقرر عقد الاجتماع الخامس للفريق العامل من ٢ إلى ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل لهيئة التفاوض (في شكل فريق صياغة) من ٦ إلى ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر.

استدامة القيادة السياسية

٥- أنشأ المجلس التنفيذي، في دورته الحادية والخمسين بعد المائة المعقودة في أيار/ مايو ٢٠٢٢، اللجنة الدائمة المعنية بالوقاية من الطوارئ الصحية والتأهب والاستجابة لها.[١] وستنظر اللجنة الدائمة، في اجتماعها الثالث المقرر عقده في الفترة من ١٣ إلى ١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣، في آخر المستجدات المتعلقة بطوارئ الصحة العامة الجارية التي تثير قلقاً دولياً والاستجابة للطوارئ المُصنّفة النشطة الحادة والممتدة، فضلاً عن تعزيز برنامج المنظمة للطوارئ الصحية والإشراف عليه. وقد تقرر اللجنة الدائمة، استناداً إلى مداولاتها، تقديم توصيات إلى المجلس التنفيذي بشأن تعزيز أداء برنامج المنظمة للطوارئ الصحية وفرض الرقابة عليه، وتحقيق الفعالية في الوقاية من الطوارئ الصحية والتأهب والاستجابة لها.

٦- وقُدمت مقترحات لإنشاء مجلس عالمي معني بالتهديدات الصحية أو الطوارئ الصحية، يتألف من رؤساء الدول. ويمكن أن يعزز إنشاء مجلس عالمي معني بالتهديدات الصحية القدرة الجماعية والمساءلة عن التأهب والاستجابة المنهجيين والمستدامين والشاملين والمتعددي القطاعات. وينبغي أن يستند هذا المجلس إلى الولاية الدستورية للمنظمة وجمعية الصحة، ومن ثم الحفاظ على الصلة الحيوية بين وزراء الصحة المخولين ورؤساء الدول التي أثبتت أنها منبراً قوياً في عدد من الدول الأعضاء أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وأتاح هذا التنسيق الوثيق اتباع نهج أكثر فعالية يشمل الحكومة ككل والمجتمع بأسره، يستفيد من أفضل البيّنات الصحية والعلمية في الوقت الحقيقي. ويجب أن تظل هذه الصلة قائمة إذا أريد اتخاذ إجراءات متعددة القطاعات سريعة ومتماسكة وموثوقة ومستدامة ومسندة بالبيّنات على المستوى الدولي.

٧- وسيتيح الاجتماع الرفيع المستوى المقبل للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها فرصة للدول الأعضاء لتأكيد التزامها، من خلال إعلان سياسي، باتباع نهج متسق ومنصف وشامل لتعزيز التأهب للجوائح والطوارئ الصحية والوقاية منها والاستجابة لها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، مع اضطلاع المنظمة بدور مركزي.

تعزيز المساءلة

٨- يتعلق العديد من المسائل الرئيسية المحددة في عمليتي هيئة التفاوض والفريق العامل حتى الآن بالحاجة إلى تحقيق التوازن بين السيادة وتعزيز المساءلة المتبادلة بين الدول الأعضاء في المنظمة البالغ عددها ١٩٤ دولة

١ انظر المقرر الإجرائي م ت١٥١(٢) (٢٠٢٢).

والدول الأطراف الـــ ١٩٦ في اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، بما في ذلك جميع الدول الأعضاء في المنظمة، من أجل بناء وصون قدرات ونظم فعالة للوقاية من الأمراض والكشف عنها، والتأهب والاستجابة لطوارئ الصحة العامة، والالتزام بالقواعد الدولية.

٩- وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠، وبناءً على طلب الدول الأعضاء، أعلن المدير العام للمنظمة عن تدشين المرحلة التجريبية الطوعية من الاستعراض الشامل للصحة والتأهب باعتباره وسيلة لتحقيق هذا التوازن من خلال آلية طوعية وشفافة لاستعراض النظراء تقودها الدول الأعضاء وتقيم حواراً حكومياً دولياً منتظماً رفيع المستوى ومتعدد القطاعات بين الدول الأعضاء بشأن قدراتها الوطنية في مجال التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها. وتتاح الآن أمام الدول الأعضاء الخمس (جمهورية أفريقيا الوسطى والعراق والبرتغال وسيراليون وتايلند) التي أنجزت حالياً مشروعاً تجريبياً وطنياً للاستعراض الشامل للصحة والتأهب، الفرصة على أساس طوعي للمشاركة في مرحلة استعراض النظراء العالمية – إما بصفتها الدولة العضو الخاضعة للاستعراض أو كجزء من فريق استعراض النظراء التابع للدول الأعضاء. وتمثل مرحلة استعراض النظراء العالمية للاستعراض الشامل للصحة والتأهب المرحلة النهائية من دورة هذا الاستعراض.

١٠- وسيتيح تجريب المرحلة العالمية لاستعراض النظراء لهذه الدول الأعضاء اختتام الجولة التجريبية للاستعراض الشامل للصحة والتأهب. كما سيتيح الفرصة الأولى أمام جميع الدول الأعضاء لترى عملياً كيف تعمل معاً مراحل الاستعراض الشامل للصحة والتأهب من أجل إضافة قيمة إلى هيكل الصحة العالمي الحالي. وسيتم توثيق الدروس المستفادة من المشروع التجريبي الأول للمرحلة العالمية لاستعراض النظراء وتبادلها مع جميع الدول الأعضاء. وستكون هذه الدروس حاسمة للدول الأعضاء في إثراء المناقشات في إطار هيئة التفاوض والفريق العامل اللذين ينظران حالياً في الاستعراض الشامل للصحة والتأهب.

تمويل مستدام ومنسق ومبتكر للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها

صندوق مكافحة الجوائح: التمويل التحفيزي لتحويل القدرات الوطنية للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها

١١- أصدر صندوق مكافحة الجوائح، بعد تدشينه في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢، دعوته الأولى لتقديم المقترحات في ٣ آذار/ مارس ٢٠٢٣. وعقدت المنظمة، بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق العالمي وتحالف غافي، سلسلة من الحلقات الدراسية الإلكترونية ابتداءً من آذار/ مارس ٢٠٢٣ لتحديد الأدوات والنُهُج التي يمكن أن تتبعها البلدان لوضع مقترحات لصندوق مكافحة الجوائح في إطار خطط وطنية أوسع نطاقاً للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها، وقدمت دعماً كثيفاً للبلدان التي أعربت عن رغبتها في إعداد مقترح.

١٢- وفي ختام الدعوة لتقديم المقترحات في أيار/ مايو ٢٠٢٣، تلقى الصندوق ١٧٩ طلباً من ١٣٣ بلداً. واجتمع مجلس إدارة صندوق مكافحة الجوائح في ١٩ تموز/ يوليو ٢٠٢٣ لاتخاذ قرار التخصيص بناءً على التوصيات التقنية المقدمة من الفريق الاستشاري التقني المستقل. واختار مجلس الإدارة ١٩ مقترحاً سيستفيد منها ٣٧ بلداً، أكثر من ٧٥٪ منها من البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي المنح المقدمة والبالغة ٣٣٨ مليون دولار أمريكي ستحشد أكثر من مليارَي دولار أمريكي من الموارد الإضافية، مع إضافة ٦ دولارات أمريكية عن كل دولار أمريكي واحد قادم من الصندوق.

١٣- ويهدف مجلس إدارة صـــندوق مكافحة الجوائح إلى إطلاق دعوة ثانية لتقديم المقترحات بحلول نهاية عام ٢٠٢٣، استناداً إلى الدروس المستفادة من الدعوة الأولى لتقديم المقترحات.

توسيع نطاق تمويل الاحتياجات المفاجئة لإنقاذ الأرواح أثناء حالات الطوارئ الصحية

١٤- تواصل المنظمة العمل مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، ولاسيما البنك الدولي والشركاء الآخرون، بما في ذلك من خلال فرقة العمل المشـــتركة المعنية بالتمويل والصـــحة التابعة لمجموعة العشـــرين، للمُضـي قُدماً في المناقشـات بشـأن عدد من المجالات الرئيسـية، بما في ذلك الحاجة إلى نهج متفق عليه لتسـريع وتنسـيق تدفقات التمويل الحالية لتحقيق أكبر أثر ممكن؛ واسـتراتيجيات الوصـول إلى مصـادر التمويل المحتملة الأخرى وتوجيهها والآليات الجديدة لاستكمال التمويل الحالي؛ وكيفية دمج العمل الإرشادي بشأن التمويل المفاجئ مع ما يجري من أعمال أخرى، بما في ذلك من خلال أفرقة العمل ذات الصـلة التابعة لمجموعة العشـرين، بشـأن تصميم منصة تنسيق جديدة لإتاحة التدابير الطبية المضادة، والتي تشكّل نسبة كبيرة من تكاليف التمويل المفاجئة المقدرة.

تعزيز النظم: تحقيق إمكانات العالم من خلال التعاون والتنسيق وتعزيز القدرات

١٥- كما لوحظ في التقرير المقدم إلى اللجنة الدائمة في اجتماعها الثالث بشـــأن عمل المنظمة في مجال الطوارئ الصـــحية،[١] تزايد تواتر الطوارئ الصـــحية ونطاقها وتعقدها عاماً بعد عام، والدافع إلى ذلك هو عوامل متفاعلة ومعززة ذاتياً، مثل احتدام النزاع الجيوسـياسـي؛ ووجود معوقات من جانب العرض أمام التجارة تفضـي إلى المجاعة ونقص السلع الأساسية؛ وتفاقم التدهور الإيكولوجي وتغير المناخ؛ وضعف النُظم الصحية؛ واتساع نطاق التفاوتات الصحية والاقتصادية والاجتماعية؛ وظهور الأمراض المعدية التي قد تتحول إلى أوبئة وعودة ظهورها.

١٦- وتدل البيّنات التي ظهرت في العقد الماضـــي على أن هذه الاتجاهات تتفاعل على نحو متزايد، بطرق معقدة ولا يمكن التنبؤ بها، فتسـاهم في حدوث الطوارئ الصـحية. وسـتتوقف الحلول المسـتدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة على إعطاء وزن أكبر للتدابير الاستباقية في مجالات الوقاية والاستعداد وبناء القدرة على الصمود حتى في أثناء الاستجابة للأزمات الجارية.

١٧- وللاسـتجابة بفعالية لاتسـاع نطاق الطوارئ الصـحية، ولاسـيما في السـياقات الهشـة والمتأثرة بالنزاعات والضـعيفة، يجب أن تعتمد البلدان وأصـحاب المصـلحة في حالات الطوارئ الصـحية تحولاً اسـتراتيجياً نحو نهج النظام الإيكولوجي للوقاية من الطوارئ الصحية والتأهب والاستجابة لها. وينبغي أن يركز هذا التحول على تعزيز خمسة عناصر أساسية للطوارئ الصحية (العناصر الخمسة)، هي:

- **التعاون** في مجال الترصد؛
- حماية **المجتمع المحلي**؛
- **الرعاية** المأمونة القابلة للتوسّع؛
- إتاحة **التدابير المضادة**؛
- **التنسيق** في حالات الطوارئ.

١ الوثيقة EB/SCHEPPR/3/3.

١٨- وتواصل المنظمة العمل مع الشركاء لتقديم دعم مكثف للجهود الوطنية الرامية إلى صياغة خطط استثمار مفصلة من أجل تعزيز القدرات في جميع العناصر الخمسة، استناداً إلى تقييمات شاملة وديناميةللقدرات والمخاطر ومواطن الضعف القائمة، فضلاً عن فهم الموارد التقنية والمالية المتاحة، بما في ذلك تدفقات التمويل الجديدة المتاحة من خلال صندوق مكافحة الجوائح. وعقدت الأمانة أيضاً جلسات تشاور للدول الأعضاء بشأن كل من العناصر الخمسة في الفترة ما بين آذار/ مارس وأيار/ مايو ٢٠٢٣.

١٩- وسيتطلب الدعم الفعال لتعزيز القدرات الوطنية في جميع العناصر الخمسة زيادة التعاون بين الشركاء الدوليين وأصحاب المصلحة. وقد تطور المشهد الصحي العالمي وتنوع على مدى العقود العديدة الماضية، ولاسيما منذ بداية جائحة كوفيد-١٩. وتضافرت الأدوار الناشئة للشراكات الجديدة بين القطاعين العام والخاص والجهات المانحة الخيرية والمؤسسات المتعددة الأطراف مع زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في المبادرات الصحية العالمية لإقامة شبكة واسعة من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويمكن أن يكون هذا التنوع مصدراً للقوة، ولكن زيادة التعقيد تزيد أيضاً من مخاطر التجزؤ والازدواجية والمنافسة.

٢٠- وتواصل المنظمة إيجاد سُبل جديدة للربط والتنسيق بين الشركاء لتسخير مواطن القوة الجماعية في التأهب للطوارئ الصحية والوقاية منها والاستجابة لها، ولاسيما في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات والضعيفة. وهذا يعني على المستوى الوطني العمل بفعالية أكبر على مستوى الحكومات وعلى نطاق أوسع عبر المجتمعات للوقاية من حالات الطوارئ الصحية والتأهب لها والكشف عنها والاستجابة لها. ويعني على الصعيدين الإقليمي والعالمي تعزيز الدعم المقدم للوقاية والتأهب وتبسيط وتعزيز آليات الكشف والاستجابة، بناءً على الثقة والتعاون والتضامن والمساءلة بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في مجال الصحة العالمية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمعاهد الإقليمية للصحة العامة وغيرها من المنظمات الدولية الشريكة. وكأولوية ملحّة، تعمل المنظمة بكثافة مع الدول الأعضاء والشركاء لوضع الصيغة النهائية لمذكرة مفاهيمية تحدد معايير إنشاء آلية تنسيق محتملة لضمان الإتاحة السريعة والمنصفة للتدابير الطبية المضادة، بوصفها حلاً مؤقتاً، تبعاً لحصيلة عمليتي هيئة التفاوض والفريق العامل اللتين تقودهما الدول الأعضاء.

الإجراء المطلوب من اللجنة الدائمة

٢١- اللجنة الدائمة مدعوّة إلى الإحاطة علماً بالتقرير وتقديم إرشادات في مناقشاتها بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمانة القيام بما يلي:

(أ) تسريع التعزيز العاجل للعناصر الخمسة على المستوى الوطني في البلدان والمجتمعات المتأثرة بالنزاع والهشاشة والضعف لتلبية الاحتياجات الملحّة القصيرة الأجل مع تعزيز القدرة الدائمة على الصمود أمام الطوارئ الصحية في الوقت نفسه؛

(ب) مواصلة تعزيز الاتساق والتعاون فيما بين مختلف الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة في مشهد الطوارئ الصحية على المستوى العالمي لتحقيق أقصى قدر من الفعالية والكفاءة للدعم المتاح للدول الأعضاء.

= = =